دور المثقف في المتغير الحضاري

تحدثت خلال ما مضى من الزمن في هذه الصحيفة بالقول إن المتغير الحضاري والتاريخي لابد أن يسبقه متغير ثقافي وحاولنا تفكيك وتحليل مظاهر الواقع السياسي وتجلياته، ولعل القارئ لموضوع «قوى الانتفاع الثوري» ومن بعده موضوع «نقد أطراف الأزمة السياسية».. يدرك أن شعوراً عاماً قد يصل إلى حد المأساة بتدهور الحاضر وانحطاطه، واليأس من مستقبله، وقد أوحى الظلال العام للموضوع أن قوى (٥ نوفمبر ١٩٦٧م) تهرب الآن إلى منطقة مضيئة من الزمان يمكنها الاعتصام بها والتلويح بها أيضاً رفضاً لعوامل الاستفزاز والتحقير والتقليل التي تشعر بها، وهي محاولة زائفة لإعادة التوازن النفسي في بنية الشخصية وكذا التوازن الاجتماعي والسياسي بعد احساسها بتجاوز الواقع لها، وهذا الواقع يتجاوز التاريخ في رؤيتها وقناعتها، لذلك فهي ترى التاريخ قوة مستقلة عن الحاضر فأضحت تدافع عن حقوقها إزاءه، وتحاول أن تعيد كتلتها إنْ استطاعت، بعد أن أجهد تلك الكتلة التاريخية عامل التطور الحضاري، وما برحت تشعر بالاغتراب في الحاضر..

عبدالرحمن مراد

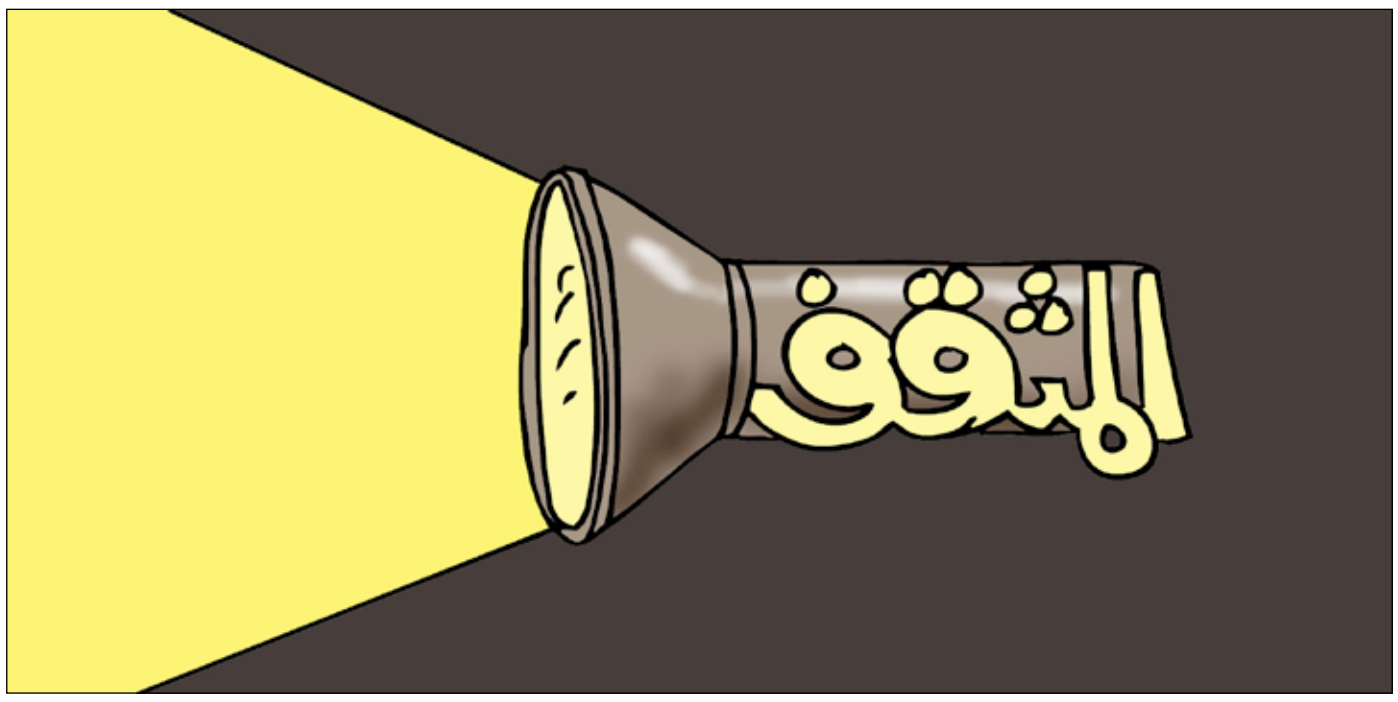

ومن هنا يأتي خروجها عليه، أي من احساسها المغترب عن واقعه وحاضره، وهذا القول نجد مصداقه في أسلوب طرح القوى التي ترى عدائيتها في ذات بعينها، يمكننا وصف هذه الذات بـ«علي عبدالله صالح» ولا أحد سواه، فـ«علي عبدالله صالح» يمثل ذلك الحاضر الذي لا يرى في الماضي طاقة صيرورة فيه، بل قوة مستقلة عنه، لذلك توافر دافع الانفاق، ودافع المطالبة بـ«الرحيل».

وفي السياق ذاته وجدنا من خلال التحليل للسياق المسلكي التاريخي لأطراف الأزمة السياسية الوطنية كما سلف معنا أن البداوة لاتزال مشتعلة في الذاكرة والسلوك والأدهى أن تلك الأطراف لم تتجاوز الوعي الصحراوي كثيراً..

والوعي البدوي الصحراوي وما يتوافق معه من قبلية أو عصبية عشائرية يحكمه عاملان مهمان هما:

- الولاء: الذي يقتصر على الجماعة «الحزب» دون الجماعة الكبرى «الوطن».
- إلغاء الحرية الفردية باعتبار الفرد جزءاً من كل لذلك تتماهى حريته في الإطار الكلي، كما تتماهى حريته في الإطار العشائري أو القبلي.

يقول الدكتور عبدالسلام نور الدين: «إن ضيق رقعة العالم في وعي البدوي والانغماس إلى درجة المرض في الذات البدوية تجعل إنسانيته محدودة رغم ادعائه لاحتكار كل القيم والفضائل من: «شجاعة، ومروءة، وكرم، وإقدام، وسماحة، وحلم» ويتضح زيف هذا الادعاء البدوي حينما يفصح في سلوكه أنه الموجود الأوحد، ولذا فإن أموال وحرمات الآخرين دوماً مباحة له عن طريق الإغارة، أو السلب أو الاغتصاب.. أما جرأته الخارقة في إلحاق الأذى بكل من لا يمت إلى عشيرته، أومن لا يدخل معها في أحلاف أو نسب فيسميها طوراً شجاعة وطوراً فحولة.

وإذا كان البدوي يقدّر ويرفع من شأن مسؤوليته تجاه عشيرته فإنه يتحلل من نفس القيم تجاه الآخرين، خارج الديار، وخارج العشيرة وهذا التحلل تجاه الآخرين يحمل ضمناً الإحساس بالتفوق الأخلاقي، إذ أنه يعني لديه ما دام ليس للآخرين أخلاقاً وقيماً مثله، فليعاملهم- إذاً- بما هم أهل له من استخفاف واستهزاء وتحقير».

ويقول ابن خلدون في مقدمته: «البدو أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم، فصار لهم خلقاً وجبلة، وكان عندهم ملذوذاً لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة، وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له، فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب، وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له، فالحجر مثلاً إنما حاجتهم إليه لنصبه أثافٍ للقدر فينقلونه من المباني ويخربونها عليه ويعدونه لذلك، والخشب أيضاً إنما حاجتهم إليه ليعمروا به خيامهم ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم فيخربون السقف عليه، فصارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران».

إذاً المظهر العام الذي يبدو لنا، أننا أمام وعي بدوي صحراوي غير إنتاجي يميل إلى الهدم وهو غير متفاعل مع العمران، ولا يمكنه أن يطوّر ما هو كائن بل هو أكثر ميلاً إلى هدمه وتدميره كبعد غرائزي بدوي ومثل ذلك ملحوظ في التظاهرات وفي خطاب أقطاب الأزمة السياسية ويمكن قراءته في المسلكيات العامة وقد سبق لنا بيانه بشكل شبه مفصل في موضوع «نقد أطراف الأزمة...» وإنما أردنا هنا زيادة في البيان ليس أكثر..

ولعل السؤال الأهم في هذه المرحلة يقول: كيف لنا أن نجتاز هذا الوعي القائم على العدمية والهدم وغياب الإنتاج؟

ومثل ذلك السؤال يقودنا إلى الحديث عن التغيير في السياق الثقافي وأيضاً الحديث عن دور المثقف في عملية التغيير والوعي بها.

فالثقافة مصدر من الفعل الثلاثي «ثَقُفَ» فثقف الشيء بمعنى حذقه أو استوعبه، وثقف الرجل بمعنى أنه اصبح رجلاً حاذقاً أو ماهراً، ويقال ثقف الرمح بمعنى سواه أو صقله.. إذاً فالثقافة بمعناها ومضمونها في لغتنا العربية تشير إلى المهارة والعقل والذكاء.

أما في اللغات الأوروبية فإن لفظة «ثقافة» تعني الزرع وجاءت بهذا المعنى لأن الزراعة تعني الاستقرار والتحضر، وفي لغتنا نلاحظ فصلاً بين الحضارة التي تعني مجموعة المنجزات الاجتماعية وبين الثقافة التي تعني التقدم العقلي وحده.

وفي الأدبيات الألمانية والأمريكية تستعمل كلمة ثقافة مرادفاً لكلمة حضارة، ومعنى ذلك أن مفهوم الثقافة ينطوي على معنيين اثنين أحدهما ذاتي وهو ثقافة العقل، وثانيهما موضوعي وهو جملة الأحوال الاجتماعية والمنجزات الفكرية والعلمية وأنماط التفكير والقيم السائدة.. ويكاد يجمع علماء الأنثروبولوجيا على القول أن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والمعتقد والفن والخلق، والقانون والعادات الاجتماعية، وأية إمكانات اجتماعية أخرى، بل وطبائع اكتسبها الإنسان كعضو في مجتمعه.

وهنا نصل إلى سؤال في ضوء التعريفات مفادهُ ماهو مفهوم المثقف؟

هنا من يرى أن المثقف هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة.

المثقف يجب أن يكون عنصرا فعالا في التغيير الاجتماعي بعيدا عن الاملاءات السياسية

ويرى المفكر الرائد جرامشي أن هناك نوعين من المثقفين وهما المثقف العضوي، والمثقف التقليدي:

المثقف العضوي (أو الحزب بالمعنى الجمعي) هو الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكلة من العمال والفلاحين والفقراء..أما المثقف التقليدي فهو الذي يوظف أدواته الثقافية للعمل على استمرار هيمنة الطبقة أو الكتلة التاريخية السائدة من العبودية والإقطاعية أو عصر البرجوازية.

ويرى أن المثقف هو كل إنسان يقوم خارج نطاق مهنته بنوع من أنواع النشاط الفكري.

ويرى أحد الباحثين أن للمثقف صفتين رئيسيتين:

الأولى: هي الوعي الاجتماعي الكلي بقضايا المجتمع من منطلق بناء فكري محكم.

والثانية: هي الدور الاجتماعي الذي يلعبه بوعيه ونظرته، فالوعي الاجتماعي هنا يقود إلى القيام بدور اجتماعي إذ لا دور سياسي أو اجتماعي بدون وعي اجتماعي أو وعي بالواقع.

والسؤال هنا: أين المثقف أو أين نحن من كل هذه التعريفات؟

الواقع يحدثنا أننا أمام ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: المثقف المغترب.

الصنف الثاني: المثقف المزيف أو الوهمي.

الصنف الثالث: المثقف الحقيقي.

الصنف الأول المثقف المغترب وهو الذي يشعر بالاغتراب الروحي والمكاني في وطنه وهو على نوعين:

النوع الأول: اغتراب سلفي يعيد إنتاج القديم.

النوع الثاني: اغتراب حداثي يتقاطع مع الواقع فيميل إلى الذات هروباً من المواجهة.

أما الصنف الثاني المثقف المزيف أو الوهمي وله ثلاث وظائف هي: التبرير، التخدير، التزييف وكل تلك الوظائف تقوم على فلسفة الباطل وقلب الحقائق وهدفه خدمة الحاكم والحفاظ على المصالح الذاتية.

أما الصنف الثالث المثقف الحقيقي أو العضوي الملتزم وهو الذي يعمل ويناضل من أجل مصالح العموم بما يحقق مشروعهم السياسي والاجتماعي في التحرر والعدالة والديمقراطية والانتصار للضوابط المتوافق عليها.

ونقول عليه حقيقي لأنه يشق طريقه رغم الاغتراب من ناحية ورغم مرارة الواقع وقسوته من جهة ثانية، مدركاً بوعي لمصيره ودوره المستقبلي ولواقعه وأبعاده المتعددة مالكاً القدرة على التفكيك وإعادة البناء والصياغة بما يحقق انزياح مجتمعه وفاعليته فيه مدركاً تمام الادراك قيم التدرج في إلغاء قيم وإحلال بدائلها.

وحتى نستطيع أن نرسم خارطة ثقافية وتلك مهمة غير سهلة لابد من التجديد، والتجديد لا يتم إلاّ من خلال إعادة بناء وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ارتباطاً بالتطور المادي الحضاري لمجتمعاتنا بما يؤدي إلى الترابط بين الأزمنة.

مهمة المثقف في اللحظة الراهنة أن يعيد صياغة نفسه وفق قيم نقدية عقلانية وديمقراطية تستوعب الآخر وتجاوزه ولا تلغيه مبتعداً عن التحيز الفكري والتصورات الذهنية المسبقة عن الآخر.

وعليه أن يدرك واقعه تمام الادراك، ذلك لأنه واقع تغيب أو تتعطل فيه معظم اشكال سيادة القانون أو الديمقراطية الحقة أو المساواة أو الحرية أو المواطنة ،إنه مجتمع مشوه مجتمع الامتثال والطاعة، مجتمع ثقافة الاستهلاك والتبعية والخصخصة..

وهنا تكمن أهمية المثقف الملتزم التي «تقوم على تبرير الوضع القائم بل على ممارسة النقد لما هو كائن التزاماً بما سوف يكون عبر كل أشكال الثقافة التنويرية التقدمية في الآداب والفنون وقنوات الاتصال المختلفة.

وبذلك قد يستطيع المثقف أن يعيد الاعتبار لدور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره بعد أن غاب هذا الدور أو كاد إذ دلت دراسة أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام أن نسبة تأثير فئة الأدباء والمثقفين في صناعة القرار السياسي تأتي في أدنى المراتب من بين فئة المشائخ والقادة العسكريين وفئة الإعلاميين وهذا يعني أن ثمة خللاً في حياتنا الثقافية وغياباً عن الفاعلية والحراك والتحديث.

علينا إعادة الاعتبار للمنطقة وبناء ذواتنا بما يتناسب مع قيم الحرية والديمقراطية

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين ثقافة المشروع؟ لماذا لايكون لأحدنا مشروع يعمل على بلورته في الحياة؟ لابد أن يكون لك هدف ما من وجودك، ماذا تريد؟ وكيف تصل إلى ما تريد؟ كيف تصنع ذاتك من خلال مشروع؟ كيف تصبح فاعلاً وقادراً على الفعل والتغيير؟

إذا ترسخت في إذهاننا ثقافة المشروع حينها سنكون قادرين على التغيير وفق محددات ثلاثة هي:

- الوقوف أمام الماضي ومساءلة مصادره المعرفية والثقافية ذلك أن الماضي يعيق نظام الطاقة على الحياة والقدرة على التجديد.
- مساءلة الحاضر البشري الثقافي والسياسي والاجتماعي وتفقد أثره وانتاجه وطبيعته الاجتماعية والسياسية والثقافية من أجل الخلق والابتكار ضمن حدوده النسبية لا المطلقة ومن خلال مكونه ومنظومته لا من خارجه بمعنى التغلغل في نسيجه العام وإعادة ترتيبه وصياغته وتأهيله..
- الوقوف أمام أسئلة المستقبل وخلق امكانية التحكم به عبر أدوات ومناهج العلم والتخطيط، لا الفوضى والارتجالية وسوء التخطيط التي نعاني منها في مظاهر حياتنا سواءً الفردي منها أو الجمعي.

وهذه المحددات تقودنا إلى موضوع الحرية، ذلك أن المثقف الملتزم يجب أن يكون عنصراً فاعلاً ومتسائلاً ومشاركاً في التغيير الاجتماعي وقادراً على قول منجزه بعيداً عن الأطر الأيديولوجية والاحتواءات السياسية والإملاءات التي قد تشكل ضاغطاً عليه وعنصراً مصادراً لحريته في التعبير.

وهذه الحرية لا تتناقض مع القول بأهمية المثقف العضوي أو الحزبي بالمعنى الجمعي الذي يحمل مشروعاً نهضوياً، إذا كان يؤمن بقيم الحوار ويستوعب الآخر ولا يلغيه، ولا يتحيز فكرياً باعتبار أن مشروعه هو الأهدى والأصلح وفكرته هي الأصوب، وعليه أن يدرك أن مشروعه يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب وأن الآخر قد يكون على صواب كما قد يكون على خطأ ومعياره في ذلك هو المنهج والمنطق ومؤشرات النتائج وفق قياسات علمية..

واستناداً إلى ما سبق دعونا نتأمل واقعنا قليلاً:

المثقف اليمني عموماً يعيش في مجتمع متخلف تقوم فيه أنظمة رجعية قمعية متخلفة تحارب الثقافة والتحديث، وتطارد الوعي، وكل الحركات والتموجات التي حدثت في تاريخنا المعاصر لا تعدو كونها اتجاهاً إصلاحياً توفيقياً استند إلى التراث حيناً، وإلى الثقافة الأوروبية حيناً وإلى الاثنتين معاً في بعض الأحيان وقد أفرز ذلك واقعاً ثقافياً مهزوزاً وانتج مدارس فكرية وسياسية مقلدة.

وحتى أكون أقرب إلى التوضيح أتساءل: كم حزباً سياسياً يحمل فكراً نهضوياً نابعاً من المقومات الوطنية الاجتماعية والثقافية؟ وأين مظاهر تلك الأيديولوجيات الحزبية على المستوى الاجتماعي؟ وماهي قيم التغيير الاجتماعي التي أحدثتها؟ وهل نلمس وجوداً لدوائر الفكر والثقافة والإعلام وأين أنشطة هذه الدوائر؟

هذه الأسئلة يجب أن تطرح، ويجب أن تناقش مع قيادات الأحزاب الفاعلة، نريد أن يكون لهم وجود ومناشط متعددة، باعتبار الأحزاب مؤسسات مجتمعية قائمة على مشاريع ثقافية نهضوية تخدم المجتمع وتحاول بلوغ غاياتها وباعتبار الفاعلين فيها نخباً ثقافية.

فمثلاً نحن نقول بالفساد ونشكو منه ليلاً ونهاراً وهو حقيقة واقعة في حياتنا وقد تحول إلى ظاهرة ثقافية.. ستقول لي كيف؟ أقول لك إن الغالب في أذهان الناس حالياً.. أن الإنسان المكتمل هو الذي يستفيد من منصبه سيارة وبيتاً ومزرعة ورصيداً في البنك هو لا يقول بمشروعية المسلك ولكنه يقول بالنفعية الفردية للذات، بغض النظر عن قدرته على تحقيق النفعية المجتمعية أو الوطنية؟ هذه قضية، قضية التباس في المفهوم وفي السلطة..

وهنا المحك الذي يجب أن تتضافر فيه الجهود لتغييره.. هذا أمر.

الأمر الآخر على مستوى الذات نحن بحاجة إلى إعادة بناء ذواتنا بما يتناسب مع قيم الحرية والديمقراطية والحوار قد يكون مقبولاً منك أن تدافع عن فكرتك لكن ليس مقبولاً منك أن تصادر حرية الآخرين بسبب اختلافهم معك أو ان تناصبهم العداء إذا كنت مقتنعاً بفكرتك ولست مستعداً للحوار فليس بالضرورة أن يكون الآخر على وفاق تام معك وليس بالضرورة في ذات السياق أن يكون عدواً لك..موضوع التحيز الفكري أصبح تطرفاً بمعنى أو بآخر، والتصورات الذهنية المسبقة على الآخر لا تمت إلى المنطق والحقيقة بصلة، علينا إعادة الاعتبار للعقل وللمنطق، وحتى تغير يجب أن تتغير أنت في ذاتك، عليك مراجعة مصفوفة القيم والأخلاقيات المعبرة عن ذاتك قبل أن تدعو إلى الفكرة التي ربما كانت نقيض قيمك وسلوكك وأخلاقك.

الإعلام بين مطلب الحرية ووهمّ المسؤولية

العميد/ محمد الكبسي

يقف الإنسان مذهولاً أمام هول واقع الحال الذي آل اليه اليمن اليوم.. فالحرائق السياسية والعواصف الثقافية والصواعق الاقتصادية والتصادمات الاعلامية في المنطقة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً مؤكدة بذلك أنها من أكثر مناطق العالم تلوثاً بالتخلف والأسى.

وهي التي لاتزال بؤرة للأزمات السياسية والإشكالات المستعصية التي تجاوزتها معظم مناطق العالم.

هذه حقيقة وقد أشار إليها عالم الاجتماع الكبير سمير أمين صاحب نظرية «المركز والأطراف» في طبيعتها الجدلية عبر مفهومه «الجديد» حول «العالم الرابع».

فاليمن يتصدر قائمة الأوطان المتخلفة والذي هو جزء من الساحة العربية، مؤكدة بذلك أنها أصبحت محط أنظار العالم لما آلت اليه وستؤول في المستقبل نتيجة تعدد الكيانات التي اصبحت محط قلق محلي وإقليمي ودولي.

ويبدو واضحاً أنها من المناطق القليلة جداً في العالم التي لاتزال تربك المختصين والمهتمين بالتحليل عندما يقومون بتحليل واقعها اليوم واستشراف مستقبلها.. وفي هذا السياق لا يجب الابتعاد عن تحليل علماء الاجتماع لتقديم الرؤى الموضوعية للأحداث الجارية.

واليمن يتصدر قائمة الاهتمام لما جرى ويجري من أحداث وبما يحتويه من تكوينات تؤكد منهجيتها وأيديولوجياتها على أنه لفيف مفروق في المستقبل بين رؤى وأيديولوجيات هذه التكوينات غير المتجانسة.

السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة الآن.. كيف ننفض غبار التسويس السياسي والتخلف الثقافي والتجاذب الاعلامي لتقديم الرؤى المناسبة والمنطقية للانطلاق من واقع اليمن وخصوصياته من خلال الفهم الحقيقي والموضوعي لدور الإعلام في تأجيج الأزمة أو إصلاحها.. وهنا نتساءل عن دور الإعلام؟ وفيما إذا كان يقوم بدوره الصحيح.

هل يقوم بواجبه تجاه الوطن والمواطنين؟

هل يعمل بمصداقية؟

هل أتاح فرصة لمشاركة الافراد فينقل الحقيقة وفهمها؟

هل نمر بمرحلة نحتاج فيها الى إعلام لا يصدر عن رد فعل لأهواء المتصارعين والمختلفين على الساحة؟

كيف ينظر المواطن الى دور الإعلام بوسائله المختلفة وبالذات المرئية لما لها من تأثر بالغ على المواطن؟

من الطبيعي أن تواجه أية دولة أو سلطة أو حزب حاكم مشاكل، ولكن من غير الطبيعي عدم معالجة هذه المشكلات وتركها تتراكم يوماً بعد يوم وتركها تتفاقم في وسائل الاعلام، وفي أحسن الأحوال معالجة جزئية لا تسمن ولا تغني من جوع.

إن البحث في مجمل هذه القضايا للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن يمر عبر دور الإعلام الواسع والمتعدد الاتجاهات كونه يعالج قضايا وطنية خاصة وعاجلة في وقتنا الحاضر وذات اتجاهات فكرية مختلفة وأيديولوجية متعددة ورؤى متباينة في الحلول.. إلا أنه لا يجب الابتعاد عن الثوابت التي هي محل إجماع المكون الاجتماعي العام على الساحة.

ألا يمكن للإعلام أن يتبنى هذه العناوين التي تشكل أطراف المعادلة الحقيقية؟

ويجعلها قضايا للنقاش الصريح والموضوعي والاجتهاد المنطقي والحريص وتقديم المبادرات التي تنتج عنها حلول مناسبة لا العكس.. لتخطي الفتنة التي يعيشها اليمن، وأن يكون الاعلام هو المنبر الحيوي للنقاش والحوار.

إننا نتمنى من القائمين على الإعلام وقنواته أن لا يتعاملوا بعقلية الربح والخسارة، بل أن يتعاملوا مع الوطن بكل مكوناته ويسهموا في تأجيج الصراع البيني كون الوطن سيكون الخاسر الاول وهو جزء منه، وأن لا يحاولوا ترتيب أوضاعهم وأوضاع غيرهم تحت شعارات ومسوغات مختلفة لأن هذا السلوك يعيق حركة التطور ويساهم في سفك الدماء وتدمير المكتسبات، فهم بذلك ينظرون الى الأزمة من منظور مصالحهم الضيقة التي تخدم اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم ولا تخدم الوطن، وانطلاقاً من الواجب الديني والاخلاقي والانساني فالوطن ملك الجميع.

وعلى الإعلام أن لا يجرد المواطن من قضاياه الانسانية وطموحاته المشروعة وان يلبس ثوب الوطنية المنسوجة من الروح اليمنية الاصيلة.

فالإعلام قد عُرّف لغةً أنه العلم بالشيء، واصطلاحاً بأنه التعبير الفني المتُقن والموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وقيمها وتربيتها ومقدراتها السياسية وتجاربها وأوضاعها وأهدافها وأخبارها وحل مشكلاتها المختلفة، سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية، لذلك فوظائف الاعلام كبيرة وجسيمة وخطيرة، وللإعلام وظائف تحقق الاهداف العليا لأي مجتمع والتي تنبع من مكوناته وقيمه وتراثه وأخلاقه وآماله وطموحاته، ومن أبرز هذه الوظائف:

- المحافظة على الهوية الوطنية وإبراز مكوناتها كالدين واللغة والعادات والتقاليد الاجتماعية والتراث الوطني.
- إبراز القيمة الحضارية للأمة والتوعية والتعريف بها.
- التنمية المجتمعية الشاملة من خلال ما تقدمه وسائل الاعلام من البرامج التي تعزز التنمية الشاملة.
- اكتساب أفراد المجتمع المعارف والعلوم الثقافية العامة كالثقافة السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية والبيئية وغيرها.
- التعرف بالمجتمع ونقل ثقافته ومكوناته العامة.
- تكوين اتجاهات الرأي العام الصحية لدى الجمهور، ومتلقي الرسالة الاعلامية.
- تعزيز الوحدة الوطنية وتأكيد الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع.
- إشاعة الحرية المنضبطة بالقوانين والأعراف والقيم الاجتماعية الايجابية والتعبير عن اتجاهات المواطنين ورغباتهم وتطلعاتهم لما يخدم أمنهم واستقرارهم.
- النقد والتوجيه المجتمعي بما يحقق للمجتمع نموه وتقدمه وتصحيح ما يلحق بمسيرته من أخطاء.
- تقديم الأخبار والتحليلات المنوعة مما يبصّر المتلقي للرسالة الاعلامية بما يدور من أحداث مختلفة.

إن هذه الأدوار تشكل أهم الوظائف التي يمكن أن تقوم بها وسائل الاعلام، كما تتمثل أهم التحديات التي تواجهها التوازن بين متطلبات العصر والمحافظة على القيم الأخلاقية للمجتمع، فقد شهدت السنوات الاخيرة انفتاحاً إعلامياً تجاوز كل العوائق وأصبح عابراً الحواجز الجغرافية واللغة والدين والقيم، وأسهمت الصورة في كسر هذه الحواجز، كما أسهمت التكنولوجيا اسهاماً كبيراً من خلال نقل الاعلام الى الفضاء، فتجاوزت بذلك كافة المعوقات أمام وسائل الإعلام، مما جعل تأثيرها قوياً ومباشراً على متلقي الرسالة الإعلامية وخاصة في المجتمعات التي مازالت تتمسك بالقيم المدنية والأخلاقية كمجتمعنا اليمني.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ تأثير وسائل الاعلام على عقلية أبناء شعبنا في الأزمة الراهنة التي كان لوسائل الإعلام غير التقليدية الأثر الكبير، فالإعلام التكنولوجي الذي يعد ثورة كالثورة الصناعية قد غير الكثير من أوجه النشاط لدى هؤلاء الشباب وجعلهم متأثرين بالإسقاطات التي حدثت في المحيط الاقليمي والدولي.. وعليه فرسالة الاعلام رسالة إنسانية وأخلاقية وقيمية قبل كل شيء، وعلى القائمين والمتعاملين معه أن يتقوا الله في شعبهم اليمني.. كونهم حملة رسالة إنسانية وجب تسخيرها لما يخدم السلم الاجتماعي والوطن أولاً.